الفصل الرابع

حرية الجامعة واستقلالها

تعتبر حرية الجامعة واستقلالها من التقاليد التى ورثتها الجامعة المعاصرة عن جامعة العصر الوسيط . فقد تمتعت الجامعة منذ نشأتها فى العصور الوسطى بحريتها واستقلالها . وقد أشرنا إلى تفصيل ذلك فى مكان آخر . ولقد ظلت هذه الحرية وهذا الإستقلال سمة مميزة للجامعات المعاصرة بصفة عامة باستثناء الجامعات فى المجتمعات الديكتاتورية حيث تخضع الجامعة لسلطان الدولة وأهدافها السياسية . ولا يتوفر لها الاستقلال والحرية الأكاديمية بنفس الدرجة . والأساتذة فيها أشبه بالجنود فى ظل نظام عسكرى . كما أن الطلاب يخضعون لتشكيل عقلى موجه فى ضوء فلسفة إجتماعية معينه هدفها خدمة أغراض الدولة العليا . وتعلق الدول الجماعية سواء كانت نازية أو فاشية أو شيوعية أهمية كبرى على الجامعات ودورها فى تدريب الأجيال الجديدة التى تتكامل فى إطار الوحدة السياسية للبلاد . ومن هنا كان الهدف الرئيسى للجامعة فى هذه المجتمعات هدفا سياسيا لخدمة مصالح الدولة قبل أن يكون هدفا تربويا لتنمية شخصية الفرد وخدمة مصالحه . إن الجامعة منظمة علمية أكاديمية وجدت من أجل الفكر والثقافة . وهذا هو هدفها الأسمى . وإذا تحولت الجامعة عن هذا الهدف إلى أهداف أخرى سياسية أو غير سياسية فإنها تفقد المغزى الحقيقى لوجودها . وهكذا فإن الجامعة يجب أن تكون كما كانت دائما متمتعة بالحرية فى ممارسة شؤونها وتنظيم كيانها دون ضغط أو وصاية من الخارج حتى بالنسبة للجامعات التى تعينها الدولة ماليا أو الجامعات الحكومية التى تمول كلية من جانب الدولة . وإذا فرضت الدولة أو أحد الأحزاب سلطته على الجامعة وحاول إخضاعها لأهدافه الأيديولوجية أو السياسية فإن ذلك سيؤدى بالطبع إلى إضعاف الجامعة . وإذا فرضت قيود على التدريس أو الحرية الأكاديمية للجامعة فإن التعليم الجامعى ينهار من أساسه . ويترتب عليه ركود الحياة الفكرية الجامعية . ذلك أن الجامعة إذا فقدت إستقلالها فقدت معه طابعها الجامعى . وهكذا يعتبر إستقلال الجامعة مطلبا رئيسيا للمناخ الطبيعى لنمو الجامعة . بيد أن هذا الاستقلال ليس

إستقلالا مطلقا . وإنما ينبغى أن يتمشى مع الإتجاهات العامة للمجتمع . وهذا يعنى أن إستقلال الجامعة تكون له قيمة حقيقية عندما لا يكون هذا الإستقلال إستقلالا فرديا خاصا بالجامعة . فحرية الجامعة وإستقلالها لا يعنى عزلتها لأن الجامعة ليست برجا عاجيا وإنما هى جزء عضوى يلتحم مع المجتمع تؤثر فيه ويتأثر به .

وهناك نقطة على جانب كبير من الأهمية تتعلق بمدى قدرة الجامعة على ممارسة إستقلالها . فقد تكون الجامعة مستقلة من الناحية الإسمية لكنها ليست كذلك فى واقع الأمر . وهذا يتوقف بدرجة كبيرة على الأساس الذى تبنى عليه العلاقات بين الجامعات والهيئات الرسمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية التى تتعامل معها. ولن تحترم هذه الهيئات إستقلال الجامعة إذا لم تثبت الجامعة قدرتها على ممارسة هذا الإستقلال بالفعل . وهذا يتطلب قدرا رئيسيا من الكفاءة الداخلية للنظام الجامعى والقدرة الرئيسية على تصريف شؤونه . كما يجب أن يتوفر للهيكل التنظيمى للجامعة نوع من الضبط الذاتى لتحقيق الإتزان والتغلب على المشكلات الناجمة عن التوترات الداخلية بين علاقات هذا الهيكل التنظيمى . فمن المحتمل وقوع توتر بين هيئة التدريس وهيئة الإدارة والطلاب . ويجب أن يسمح التنظيم الجامعى بمعالجة هذه التوترات ومواجهتها بطريقة ديمقراطية ومن داخل المجتمع الجامعى نفسه .

ومادمنا بصدد الكلام عن إستقلال الجامعة فإنه ينبغى أن نميز بين ثلاثة أنواع من الإستقلال : الإستقلال الأكاديمى والإستقلال الإدارى والإستقلال المالى .

١- الإستقلال الأكاديمى :

يعنى الإستقلال الأكاديمى أول ما يعنى حرية الجامعة فى اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرائق التدريس واختيار هيئة التدريس بها . كما يعنى أيضا الحرية الأكاديمية . وتعنى عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة وما يقوله أو ينشره أساتذتها أو ما يعبرون عنه من آراء علمية أو أكاديمية داخل الجامعة . ولهذا فإن الحرية الأكاديمية تتطلب إلى جانب أشياء أخرى توفير الضمانات الكافية للأساتذة ضد الضغط والإرهاب والتهديد بالفصل أو الطرد أو العقوبة . إن الجامعة منظمة أكاديمية وجدت من أجل الفكر كما أشرنا وهى لهذا يجب أن تلتزم بالحقيقة كل الحقيقة . وبصرف النظر عما يقال من نسبية الحقيقة فإن هذا لا يغير شيئا من كون

الحقيقة عقلانية ولا تقوم على الزيف والخطل . إن الروح الجامعية الحقة تقوم على روح الحقيقة والشمول المعرفى . وإذا حادت الجامعة من جانبها عن هذه الروح فإنه لا يكون لها من الجامعة إلا إسمها فقط . وبهذا المعنى وحده تتمايز الجامعات . ولقد ضربت جامعة باريس المعروفة بالسوربون» حاليا أروع الأمثلة على الحرية الأكاديمية الجامعية على تاريخها الطويل . والجامعات الأيديولوجية أو العقائدية قد تمتهن الحقيقة وقد تحرفها أو تزيفها لخدمة «أغراض السلطات السياسية الحاكمة . والجامعات الدينية قد تتشيع لأفكار معينة وقد تحارب أفكارا أخرى . ولكن الجامعة الحقة يجب أن تبتعد عن التعصب لأن التعصب الفكرى يتنافى مع الروح الحقيقة للفكر الجامعى الموضوعى المتفتح الواعى . إن على الجامعة أن تنشد الحقيقة وعليها أن تنمى روح البحث والإبتكار واكتشاف آفاق جديده للمعرفة الإنسانية .

ويعنى الإستقلال الأكاديمى للجامعة حيادها الفكرى وعدم إنحيازها . والحياد الفكرى للجامعة يتطلب منها عدم الدخول فى المسائل المتعلقة بالأيديولوجيات السياسية والأمور العقائدية الدينية . ولكن هذا لا يعنى أن تدير الجامعة ظهرها لهذه المسائل . فإن الوعى السياسى والدينى ضروريان أيضا لطالب الجامعة . ولن يتسنى لطلاب الجامعة أن يخدموا وطنهم بدون أن تكون لديهم البصيرة والإدراك الكافى بنظم بلدهم السياسية ومعتقدات ذويهم الدينية . وهذا يقتضى من الجامعات لاسيما الجامعات العربية الإسلامية وضع برنامج متوازن لا يهدف إلى صبغ الطلاب بلون سياسى أو دينى طائفى معين . وإنما لتوعيتهم وتنمية بصيرتهم فى النواحى السياسية والدينية على أساس تحليلى موضوعى . وقد تبدو هذه المهمة شاقة وعسيرة بالنسبة للجامعات العربية نظرا لما قد تتعرض له من ضغوط سياسية من جانب السلطات السياسية فى البلاد وضغوط دينية أيضا . واذا ما استسلمت الجامعة لهذه الضغوط وتشيعت لجانب معين فقدت إستقلالها وشخصيتها وأصبحت بوقا للدعاية . وقد يترتب على ذلك إبتعاد الطلاب عن العمل الجامعى وانغماسهم فى الخلافات السياسية والدينية . ومثل هذا الجو يساعد على ظهور الإنتهازيين والباحثين عن الأمجاد الشخصية من بين الطلبة والأساتذة على السواء . إن الجامعة تحتم عليها مسؤوليتها القيام بدور طليعى قيادى فى مجال الفكر والثقافة والبحث العلمى .

وهذا يفرض عليها أن تكون لها شخصيتها المستقلة المتميزة . والواقع أن هناك صعوبات قد تحول أو تعوق الجامعة عن الوصول إلى هذه الدرجة من الإستقلال . هذه الصعوبات تختلف باختلاف المجتمعات وتتوقف على مدى اقتناع وتقبل كل مجتمع للدور المستقل الذى تقوم به الجامعة . وإذا كانت الدول الديكتاتورية والدول غير الديمقراطية لا تسمح بالحياد الفكرى للجامعة فإن هناك مجتمعات كثيرة لاسيما فى العالم الديمقراطى الحر تعترف بحياد الجامعة وإستقلالها . وفى مثل هذه المجتمعات يصل إحترام الجامعة إلى درجة عالية من التبجيل .

لقد كانت الحرية الأكاديمية سمة مميزة لتطور الجامعة منذ نشأتها . ولا جدال فى أهمية الإستقلال الأكاديمى للجامعة لكى تنمو وتزدهر وتؤتى ثمارها . فالجامعة قلعة للفكر والثقافة وهو ما أكدناه أكثر من مرة . ولا يمكن لمثل هذه القلعة أن تحقق وجودها الفكرى كاملا إذا فرضت عليها القيود ومن هنا كان من الضرورى أن تحظى الجامعة بإستقلالها الأكاديمى .

يضاف إلى ذلك أن مسؤولية الجامعة فى التطوير والتغيير وملاحقة التطورات السريعة وما يقتضيه كل هذا من التكيف لمطالب العصر يفرض على الجامعة أن تكون مرنة بدرجة كافية تمكنها من سرعة الحركة . والإستقلال الأكاديمى جانب هام يتيح للجامعة مثل هذه المرونة . وهناك نقطة أخرى هى أن الجامعة لا يمكنها أن تقوم بمسؤولياتها كاملة فى البحوث العلمية إذا لم يتوفر لها الحرية العلمية، والإستقلال الأكاديمى اللذان يهيئان لها القيام بهذه البحوث دون أى ضغوط أو مؤثرات تعوق نموها أو تحدده .

ومن أخطر الدعاوى التى تثار عادة وتغلف بعبارات فضفاضة ما يقال أحيانا عن ضرورة وضع ضمانات للإستقلال الأكاديمى للجامعة حتى يستطيع المجتمع أن يمارس حقه الطبيعى فى الرقابة على الجامعات . وهى دعوى خطيرة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب . ومن السهل أن ترفض هذه الدعوى من أساسها فالجامعة اليوم هى جامعة المجتمع وليست برجا من أبراجه العاجية كما كانت فى العصور الوسطى . ومعنى هذا أن الجامعة إحدى منظمات المجتمع الهامة إن لم تكن أهمها على الإطلاق . وهى لذلك تعكس آماله وتطلعاته وتهتم بمشكلاته . وأساتذة الجامعة أنفسهم هم أبناء

المجتمع يعملون من أجل خيره ورفاهيته . ويحسون بواقعه ومشكلاته ويعملون على تشخيصها وعلاجها باعتبارهم قمة الفكر فى المجتمع . فكيف تستقيم الدعوة بفرض رقابة خارجية على الإستقلال الأكاديمى للجامعة . إن ضوابط الإستقلال الأكاديمى للجامعة ينبغى أن تكون من داخل الجامعة نفسها دون أى وصاية خارجية وإلا فقدت الجامعة المغزى الحقيقى لوجودها وحياتها . إن الجامعات فى بلاد العالم لم تتعرض للإنتقاص من حريتها الأكاديمية إلا فى أشد العصور ظلاما . وإن الحرية الأكاديمية شرط لتوفير المناخ الفكري المناسب للتقدم العلمى والثقافى فى الجامعة .

وينبغى أن نفهم أن الحرية لا تعنى التحرر المطلق من القيود فلا توجد حرية فى فراغ . وانما هى محدودة بظروف الزمان والمكان . فالإنسان فى الصحراء قد يتصور أنه حر يفعل ما يشاء . ولكنه فى الواقع ليس حرا . فهو لا يستطيع أن يشرب إذا عطش . ولا يستطيع أن يستظل إذا أراد الظل . وهو إذاً مقيد بظروف الوسط الذى يعيش فيه ومصيره فى هذه الحرية المزعومة إلى الفناء .

والحرية تعنى النظام وتعنى الإلتزام ، فلاعب الكرة مثلا ليس حرا حرية مطلقة . وإنما هو حر فى اللعب وفق أصول اللعبة وقوانينها . وهو لا يعتبر هذه القوانين قيدا على حريته . وإشارات المرور ليست قيدا على حرية سائق السيارة .. وإنما هى تنظيم لهذه الحرية . وهكذا يجب أن نفهم الحرية الأكاديمية . فهى حرية لا تدور فى فراغ وإنما تأخذ مضمونها الإجتماعى من المجتمع الذى قامت الجامعة لتعبر عنه ولتخدمه وتنهض به . وأى خروج عن هذا المضمون الإجتماعى للحرية الأكاديمية ينبغى أن تعالجه الجامعة بنفسها ومن داخلها ومن خلال تنظيماتها الجامعية التى تقوم عليها . يجب ألا ننسى أن للجامعة خصوما فى المجتمع وهي مصدر حسد من الكثيرين لما تحظى به فى نظر المجتمع من احترام وتقدير . فكثير من العاملين فى مراكز البحوث العلمية يحسون بمنافسة أكاديمية وغيرة مهنية مع أساتذة الجامعة . وهناك آخرون ناقمون لسبب أو آخر لا يسعدهم أن يروا الجامعة فى شموخها وعزتها . وهم يعملون دائما حيثما كانوا فى مراكز العمل للإنقاص من شأن الجامعة وفرض الوصاية عليها . وهم مغرضون فى نواياهم وليس فى مصلحة المجتمع أن ينساق وراء أهواء شخصية لا تعبر الا عن رغبات أصحابها . وليس هذا نقدا موجها لأحد ولا هو موجه لمجتمع

معين وانما هى قضية قد توجد فى أى مجتمع . وتكون مظهرا لضعف الطبيعة الإنسانية . فقد خلق الإنسان هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا .

٢- الإستقلال الإدارى :

يعتبر الإستقلال الإدارى مظهرا آخر من مظاهر استقلال الجامعة . وهو شرط ضرورى للإستقلال الأكاديمى . ذلك أن الهدف من أى منظمة كما يقول رجال الإدارة هو تحقيق الوظائف الفنية . فالهدف من إنشاء المصانع الإنتاج وهو عملية فنية، والهدف من إقامة المستشفيات العلاج وهو أيضا عملية فنية . وكذلك الحال بالنسبة للجامعات هدفها التعليم والبحث والثقافة وكلها وظائف فنية . وتصبح الإدارة فى أى منظمة وسيلة مساعدة لها تستطيع من خلالها تحقيق وظائفها الفنية . وهكذا تصبح العملية الإدارية خادمة للعمل الفنى فى المنظمة . وكذلك الأمر بالنسبة للجامعات . فالإستقلال الإدارى من أجل الإستقلال الأكاديمى . ولا يمكن أن نتصور قيام الجامعة بوظائفها الأكاديمية بحرية وإستقلال إذا لم يكن لها هذا الإستقلال الإدارى . ولعل أبرز سمة مميزة للإدارة الجامعية أن العمل الفنى يلتحم فيها بالعمل الإدارى . فالأساتذة هم الذين يقومون بالعمل الفنى العلمى فى الجامعة . وهم فى نفس الوقت الذين يتولون إدارتها،وهي سمة تتميز بها الجامعة دون سواها . فمدير الجامعة ومساعدوه وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام كلهم أساتذة جامعيون يقومون بالعمل الفنى والإدارى معا .

ويعنى الإستقلال الإدارى حرية الجامعة فى إتخاذ القرارات الداخلة فى نطاقها وكذلك حرية البت فى أمورها وتصريف شؤونها دون تدخل أو تسلط من جانب الأجهزة البيروقراطية الخارجية وإلا تحولت الجامعة إلى منظمة روتينية خاضعة لسلطان التنظيمات الرسمية . ويقتضى الإستقلال الإدارى للجامعة أن تقوم الجامعة بوضع القوانين واللوائح التى تنظم العمل بها وألا تفرض عليها من الخارج . وأن يتاح للجامعة حرية تنظيم العمل بها وحرية وضع هياكلها التنظيمية والإدارية وحرية تعيين أعضاء هيئة التدريس بها ، وكذلك تعيين الإداريين العاملين فى اجهزتها ، وكذلك الحرية فى وضع برامجها ومناهجها والإمتحانات وتحديد مستويات الدرجات الجامعية والمؤهلات العلمية ، وهى كلها نواحى تتمتع بها الجامعات العربية، وربما أن حظ

الجامعات العربية فى كل هذه الأمور أحسن بكثير مما هو عليه حال جامعات أخرى منها الجامعات الفرنسية على سبيل المثال .

ومع أن الاستقلال الإدارى يرتبط بالإستقلال الأكاديمى والمالى فإنه فى حد ذاته يعتبر من أهم الضمانات التى توفر المناخ السليم لاستقرار العمل الجامعى وتقدمه . ومن أهم مقومات الإستقلال الإدارى للجامعة أن يكون تشكيل أجهزتها الإدارية العليا بطريقة ديمقراطية تقوم على أساس الإنتخاب والتمثيل الصادق للتنظيم الجامعى . ولا يقلل من الإستقلال الإدارى للجامعة إشتراك الطلاب فى إدارتها وتمثيلهم فى مجالس إدارتها . بل ولا يقلل من هذا الإستقلال إشتراك ممثلين عن المجتمع الكبير الذى تخدمه الجامعة . بل إن هذا الإشتراك يعتبر أمرا مرغوبا فيه وهو أمر حادث بالفعل فى الجامعات المعاصرة .

والإستقلال الإدارى للجامعة يتطلب إلى جانب المرونة فى العمل تنظيم المعلومات لا على أساس البيانات والإحصاءات والسجلات التقليدية وإنما على أساس معلومات تتميز بالتدفق وتتصف بالشمولية وأن تجمع من مصادرها بطريقة علمية وبصورة سليمة فى مركز للمعلومات مع تفادى تكرار مثل هذه المراكز . فهناك معلومات تجمع يوميا وأخرى شهرية وأخرى سنوية وهكذا . ويجب وضع مجموعة من القواعد التى يمكن على أساسها تصنيف وتحليل البيانات بصورة يمكن معها استخلاص مؤشرات تساعد في اتخاذ القرار . ويجب وضع مجموعة من القواعد التى يمكن على أساسها تصنيف وتحليل البيانات بصورة يمكن معها استخلاص مؤشرات تساعد فى اتخاذ القرار . ويجب أن تحفظ هذه المعلومات بطريقة تسمح بالرجوع إليها عندما توجد حاجة إليها . ويجب أن تجدد المعلومات بصورة مستمرة بإضافة ما يطرأ عليها من تغيير . ولاشك أن إستخدام العقول الإلكترونية يعتبر من أحدث الأساليب المستخدمة وإن كان يعتبر مكلفا من الناحية المالية لكنه يحقق أهدافا عظيمة إذا أحسن استخدامه . ويمكن أيضا تطوير النظم التقليدية المعروفة فى جمع المعلومات على الأسس التى سبق أن أشرنا إليها . وهناك نقطة أخرى ترتبط بالإدارة الجامعية وتثير كثيرا من النقاش تتعلق بأى الأسلوبين أجدى فى الإدارة . النظام المركزى أو النظام اللامركزى ؟ وبصرف النظر عن أن لكلا النظامين محاسنه وعيوبه فمما لاشك فيه أن

حجم العمل هو الذى يحدد نوع الأسلوب المستخدم . فالحجم إذا كان صغيرا كان أنسب له الأسلوب المركزى والعكس إذا صار حجم العمل كبيرا . وهناك بالطبع إعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة العمل وظروفه . ويجب أن يكون أساس العمل الإدارى أقصى قدر من الإنجاز مع أقل جهد وفى أسرع وقت وبأقل تكلفة .

والإدارة الجامعية الصحيحة هى التى لا تلتزم بأسلوب جامد تتقيد به . وإنما يجب أن يكون لها نظام إدارى مرن فيما يتعلق بالأمور العادية والقرارات الروتينية . أما فيما يتعلق بالمشكلات المتجددة فيجب أن يسمح النظام الإدارى للجامعة باتخاذ قرارات مبتكرة أى التى لا تتقيد بقوالب الروتين . إن من أبرز جوانب القصور فى الإدارة الجامعية أن تواجه المشكلات المتجددة بالأساليب والحلول التقليدية أو الروتينية . ذلك ان حل مثل هذه المشكلات المتجددة يتطلب بالضرورة أساليب إدارة متجددة ومبتكرة .

والواقع أن الإدارة الجامعية تتأثر بعوامل خارجية وأخرى داخلية . أما أهم العوامل الخارجية فهى التمويل والميزانية وما يتصل بذلك من رقابة الحكومة ووزارة المالية . وهناك أيضا القوانين والتشريعات التى تعطى الحكومة والأجهزة التشريعية دوراً لفرض رقابتها على الجامعة . أما العوامل الداخلية فتشمل نمو حجم الطلاب بصورة متزايدة باستمرار ونمط الإدارة الذى يتحكم فيها من حيث كونه مركزيا أو لا مركزيا . ونمو حجم العاملين وأعضاء هيئة التدريس بصورة مطردة .

٣- الإستقلال المالى :

الإستقلال المالى شرط ضرورى للإستقلال الأكاديمى والإدارى معا . بل هو أقوى الضمانات لحرية الجامعة واستقلالها . ولا يمكن أن تستمر الجامعة فى أداء رسالتها دون أن يتوفر لها المال اللازم . وقد تتعرض الجامعة لضغوط من جانب الهيئات أو المصادر التى تمولها أو تنفق عليها . وبالتالى تفقد الجامعة إستقلالها . ومما يساعد الجامعة على الإستقلال المالى وجود مصادر رأسمالية خاصة بها . ومن المعروف أن من أهم الصعوبات التى تواجهها الجامعات الخاصة أو الحرة أو الأهلية قلة مواردها المالية . ولذلك لا تستطيع أن تجتذب عناصر جيدة من هيئة التدريس على نفس

مستوى أساتذة الجامعات الحكومية . ويدفعها ذلك إلى تلقى مساعدات مالية أو معونات خارجية من الهيئات أو من الدولة أو قد تفرض على طلابها رسوما عالية أو قد تقلل من مستوى مرتباتها وبرامجها وهى كلها عوامل تضعف من كيان الجامعة واستقلالها .

لاشك فى أن المال عصب كل مشروع . وتوفير الموارد المالية اللازمة مسألة لا غنى عنها للجامعة . ويجب أن تكون الأموال كافية للوفاء بالتزامات الجامعة نحو وظائفها المختلفة . وتتناسب مع حجم العمل المنوط بها . وكل تقصير فى ميزانية الجامعة لابد وأن يترتب عليه تقييد لإمكانية الجامعة . ويحدد فى النهاية قدرتها الفعلية على تحقيق الأهداف المنشودة منها .

ومن أهم المشكلات المرتبطة بتمويل الجامعات إرتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة لدرجة أصبح التعليم الجامعى باهظ التكاليف . هذا مع تزايد أعداد الطلاب ومطالب البحوث والتجهيزات والمعامل وكلها تتطلب تمويلا . وأصبح التمويل الحكومى ضروة للجامعات اليوم . ولم تعد المصروفات التى يدفعها الطلاب فى الجامعات الخاصة أو الهيئات أو التبرعات أو الأوقاف الخيرية كافية كمصادر لتمويل الجامعة . وبعض الجامعات استطاعت أن تحقق لنفسها إستقرارا ماليا لما توفر لها من رأس مال مستثمر فى مشروعات تدر عليها دخلا ثابتا يكفيها . ذلك أن من الأمور التى تساعد على تحقيق الإستقلال المالى للجامعة تعدد المصادر المالية ووجود مصادر إستثمارية ثابتة كما أشرنا . ولكن على الرغم من هذا تزداد حاجة الجامعة باستمرار إلى التمويل الزائد لتستطيع أن تواكب النمو المطرد فى حجمها ووظائفها والتوقعات المنشودة منها . ومع أن التمويل الحكومى أصبح ضرورة فهناك تخوف دائم من تسلط الحكومة على الجامعة من خلال الأموال التى تقدمها . ولكن هذا ليس صحيحا دائما ويعتمد على التقاليد السائدة فى كل مجتمع . والجامعات الفرنسية تعتبر نموذجا سيئا لارتباط التمويل بالنفوذ بمعنى أن وزارة التربية القومية تمارس سلطانا حقيقيا خانقا أحيانا على الجامعات الفرنسية من خلال السلطات المالية الممنوحة لها ويخضع تمويل الجامعة لأخذ وجذب شديد حتى أنه بعد اعتماد ميزانية الجامعة لا تستطيع التصرف فيها إلا بالرجوع إلى وزارة التربية الفرنسية .

ولكن الجامعات العربية مع أنها تعتمد فى تمويلها على الحكومات فإنها تحظى بحرية كبيرة فى التصرف فى ميزانيتها لدرجة تحسدها عليها الجامعات الفرنسية . وتوفر الاستقلال المالى للجامعة شرط رئيسى لتوفير المناخ الصحيح لها وأساس لحريتها وإستقلالها الأكاديمى . والإستقلال المالى شأنه شأن الإستقلال الإدارى ينبغى أن يوجه لخدمة الأغراض العلمية الأكاديمية التى تقوم بها الجامعة .

ولكن مما يعيق الإستقلال المالى للجامعة تطبيق القواعد المالية العامة المتبعة فى الدولة عليها . وقد لا تكون هذه القواعد مناسبة لطبيعة العمل فى الجامعة ومن ثم كان من الضرورى فى مثل هذه الحالة أن تمنح الجامعة الحرية فى وضع القواعد المالية الخاصة بها وحرية التصرف فى الميزانية المعتمدة لها وحرية التحويل من بند إلى آخر من بنود الميزانية . كما يجب أن تكون الرقابة المالية على الميزانية من داخل الجامعة نفسها دون تدخل من الخارج .